www.darelabhath.dz

الاقتصادية

مجلة شهرية اقتصادية شاملة

العدد 31 أفريل 2011

هل يلتفت العالم إلى التمويل الإسلامي لحل أزمته المالية؟

- الدكتور كاميل ساري:

الجزائر والمغرب.. التوافق الاقتصادي مفتاح الاندماج

الدكتور سليمان ناصر، أستاذ الاقتصاد بجامعة ورقلة لـ"الأبحاث الاقتصادية":

الجزائر ستخسر الكثير من الأموال إذا لم تواكب تطور الصيرفة الإسلامية

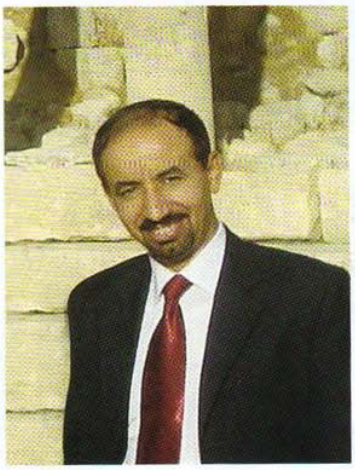

في هذا الحوار يبين الدكتور سليمان ناصر، أستاذ الاقتصاد بجامعة ورقلة، كيف أن تطوير الاقتصاد الإسلامي يندرج ضمن مقاربة اقتصادية بحتة بعيدا عن أية قراءات إيديولوجية قد تجعل البعض يتحفظ من الحديث على ملف طوّره الغرب قبل العرب لأنه، ببساطة، يفرض نفسه بنفسه.

أجرت الحوار: **أمينة بلحسين**

عقب الأزمة المالية العالمية جرى اهتمام غير مسبوق بالاقتصاد الإسلامي في العالم، وبخاصة الغرب الذي أصبح يتساءل عن مدى كونه بديلاً محتملاً، كيف يمكن في رأيكم أن تكون الصيرفة الإسلامية بديلاً للصيرفة الكلاسيكية؟

في الثلاثينيات من القرن الماضي وأثناء الأزمة المالية العالمية الكبرى والتي سُميت بأزمة الكساد العظيم، هاجم الاقتصادي الإنكليزي "كينز" معدل الفائدة بشدة، واعتبره سبباً لتلك الأزمة ولما سبقها من أزمات، ولكن لم يصدّقه أحد (من الغربيين طبعاً)، وعند اندلاع هذه الأزمة العالمية الأخيرة وُجد أن أحد أسبابها الرئيسية هو سعر الفائدة، أي الإقراض بسعر فائدة متغير بدأ منخفضاً عند منح القروض العقارية مثلاً في الولايات المتحدة ثم بدأ يرتفع حتى عجز المقترضون عن السداد، لذلك سارع مجلس الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي الأمريكي) وكأحد الحلول لهذه الأزمة إلى تخفيض سعر الفائدة إلى معدل يتراوح بين 0 و 0.25 بالمائة، ونفس الإجراء تمّ اتخاذه في الدول الأخرى التي مستها الأزمة، وعندما رأى الخبراء والمحلّلون الغربيون أن البنوك الإسلامية لم تتضرر كثيراً بالأزمة مثل البنوك التقليدية، ولما وجدوها لا تتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً بل تتعامل بنظام المشاركة في الربح والخسارة، تيقنوا بأن النظام المصرفي الإسلامي هو الحل لأزماتهم، وأنه البديل الأمثل للصيرفة التقليدية.

هل ترون أن الجزائر ماضية نحو تطوير المنتجات البنكية الإسلامية أم أن التحفظ لا زال يميز هذا الملف؟

والله حتى أكون صريحاً معك، وبالرغم من الانفتاح العالمي على الصيرفة الإسلامية كما ذكرت، فإن الجزائر لا زالت متحفظة تجاه هذا الملف، وذلك لأسباب مختلفة لا يسع المجال للتفصيل فيها هنا، وكان المفروض أن ننظر إلى القاعدة الشعبية العريضة التي تطلب هذه المنتجات. والجزائر تملك من الإطارات والباحثين ما يكفي للقيام بهذه المهمة، سواء داخل الوطن أو خارجه، فأنا أعرف كفاءات جزائرية مرموقة تقدّم الكثير في هذا المجال، في جامعات وفي مراكز أبحاث معروفة عالمياً سواء في دول الخليج أو في ماليزيا بحكم

أن هذه الدول سبقتنا كثيراً في هذا المجال، والمطلوب من سلطاتنا المعنية أن تمنح لهم الفرصة وأن تتعاون معهم، وأنا متأكد أنهم لن يتأخروا إذا تعلق الأمر بخدمة وطنهم.

كيف تقيّمون أداء المصارف الإسلامية العاملة اليوم بالجزائر؟

يوجد في الجزائر حالياً بنكان إسلاميان، بنك البركة الجزائري الذي يعمل منذ فترة طويلة حيث فتح أبوابه سنة 1991، وبنك السلام الذي بدأ العمل مع أواخر سنة 2008، وبالرغم من الجهود التي بذلها هذان البنكان في توفير التمويل الإسلامي للمجتمع الجزائري، إلا أنهما لم يتخلصا بعد من عقدة التمويل قصير الأجل خاصة الموجّه للتجارة الخارجية، وبالتالي فهما لا يختلفان عن البنوك التقليدية الأخرى في الجزائر، ولا أقصد هنا طريقة العمل كما يحاول أن يتهمهما البعض، ولكن أقصد التركيز على تمويل التجارة الخارجية خاصة إذا علمنا أن 75 بالمائة من التمويل المصرفي الجزائري يتجه إلى التجارة الخارجية، وذلك لقصر أجلها وعدم تجميد الأموال فيها لفترة طويلة من جهة، ولربحها المضمون وقلة المخاطرة فيها من جهة أخرى، وهذا يتنافى مع ما مطلوب من البنوك الإسلامية أو حتى من البنوك الأخرى، إذ المفروض أن تنوع استثماراتها وتتجه خاصة إلى التمويل متوسط وطويل الأجل وفي مختلف القطاعات، مما يساهم في إنشاء الثروة وزيادة الناتج القومي وإيجاد فرص العمل.

برأيكم ماذا يضيف التمويل الإسلامي للتنمية أو بعبارة أخرى ماذا تخسر الجزائر إذا ما أهملت تطوير الصيرفة الإسلامية؟

تحاول أوروبا حالياً أن تفتح المجال للصيرفة الإسلامية، خاصة بريطانيا وفرنسا حيث تتنافسان الآن حول من يكون مقراً ومركزاً لهذه الصيرفة، لكن ليس حباً في هذا النظام، وإنما لاستقطاب الملايير من الدولارات من أموال المسلمين إلى هذه البلدان. وهذا ما انتبهت إليه الشقيقة البحرين مبكراً (نسأل الله لها السلامة والأمن) حيث أصبحت حالياً أهم مركز مالي إسلامي عالمي، وأصبح القطاع المصرفي فيها والذي معظمه إسلامي يساهم بأكثر من 30 بالمائة من الناتج الداخلي الخام لها. ومن هذا المنطلق أرى أن الجزائر إذا لم تواكب هذا الانفتاح وتحضّر الإطار التشريعي الملائم للصيرفة الإسلامية فإنها سوف تخسر الكثير من هذه الأموال، خاصة منها المحوّلة من أبنائها المهاجرين سواء في أوروبا أو الخليج العربي، والتي يودّون استثمارها في بلدهم ولكن على الطريقة الإسلامية، أو حتى بالنسبة للأموال العربية والإسلامية الأخرى. وبالعكس إذا تمّ ذلك فإن هذا سيساهم بالتأكيد في إنعاش الاقتصاد ودفع قطار التنمية الذي لا يزال معطلاً في الجزائر.

هل ترون أن إجراءات دعم تشغيل الشباب مثل" أنساج" و"كناك" كانت ستنجح بصورة أكبر لو كانت تعتمد على نظام المرابحة؟

بالتأكيد، لأن الكثير من شبابنا يتحرج من التعامل مع هذه الهيئات بسبب تعاملها المشترك مع البنوك التقليدية من خلال بعض الصيغ التي تقترحها، والاعتماد الممكن لهيئات تشغيل الشباب ليس فقط على نظام المرابحة، وإنما أيضاً بصيغ أخرى عديدة كالمشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك، الإجارة أو ما يسمى بالمصطلحات البنكية Leasing... إلى غير ذلك من الصيغ الرائعة التي يمكن أن تتلاءم كثيراً مع احتياجات الشباب الجزائري في تمويل مشاريعه المصغّرة والصغيرة والمتوسطة. يبقى الآن دور السلطات في سن النصوص القانونية والتنظيمية التي تسمح بالتعاون بين الهيئات المذكورة لتشغيل الشباب والبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، تماماً كما تنظم العمل مع البنوك التقليدية.

ماهي الإجراءات الواجب اتخاذها في نظركم لتطبيق اقتصاد إسلامي يستجيب لمتطلبات المجتمع في الجزائر؟

بالنسبة للبنوك الإسلامية أنا أرى أن هذه مسؤولية جهتين، البرلمان الذي يجب عليه أن يستجيب لهذه المتطلبات بسن قانون خاص بالبنوك الإسلامية كما هو الشأن في العديد من البلدان العربية والإسلامية، لأن ذلك من شأنه أن يسهّل كثيراً إنشاء بنوك إسلامية في الجزائر ثم ممارسة عملها دون عوائق قانونية أو إدارية، ثم يأتي بعد ذلك دور البنك المركزي (بنك الجزائر) مكمّلاً لهذه الخطوة، ليشتق من هذا القانون التنظيمات Les règlements والتعليمات Les instructions اللازمة التي تساهم في تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية، ولتسهّل كما ذكرنا عمل البنوك الإسلامية، لأن القانون الذي يحكم أو ينظّم عمل البنوك حالياً في الجزائر هو الأمر رقم: 03-11 الصادر في 26 أوت 2003، وكذلك التنظيمات والتعليمات المشتقة منه، كلها وُضعت لتتلاءم مع العمل المصرفي التقليدي، وبالتالي فإن القيام بهاتين الخطوتين الضروريتين من شأنه أن يزيل الكثير من العوائق أمام تطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

أما بالنسبة لإنشاء شركات تأمين إسلامية (التأمين التكافلي)، فإن القانون الحالي لا يمنع ذلك ولكنه يحتاج إلى بعض التعديلات لتفادي بعض العوائق. كما يمكن تحويل صندوق الزكاة الحالي إلى مؤسسة مستقلة تُسمى بديوان الزكاة كما هو الشأن في بعض البلدان العربية والإسلامية، لكي تكون له صلاحيات أوسع واستقلالية أكبر، ولكن دائماً تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ■